البنك الإسلامي للتنمية
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب

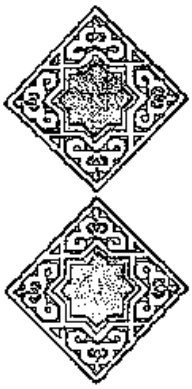

دراسات إقتصادية إسلامية

المجلد العاشر العدد الثاني محرم ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣ م)

الهيئة الاستشارية:
سيف الدين تاج الدين
الصديق محمد الأمين الضرير
عبد الرحمن يسري
محمد أنس الزرقا
محمد علي القري
محمد عمر الزبير
محمد عمر شابرا
محمد نجاة الله صديقي
يوسف القرضاوي

المحتويات

مقالات :

- **المشاركة المتناقصة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي**
  كمال توفيق محمد حطاب
- تعليق : حسين أحمد كامل فهمي
- تعليق على تعليق: محمد أنس الزرقاء

ورقة مناقشة :

- **مؤسسات وآليات عدالة توزيع الدخل والثروة في الاقتصاد الإسلامي**
  نجاح عبد العليم أبو الفتوح

عروض ومراجعات :

- **ما هو الاقتصاد الإسلامي؟**
  عرض : كمال توفيق حطاب

مؤتمرات وندوات :

- **قرارات وتوصيات الدورة الرابعة عشرة لمجمع الفقه الإسلامي**
  المنعقدة في الدوحة خلال الفترة ١١ - ٢٠٠٣/١/١٦م

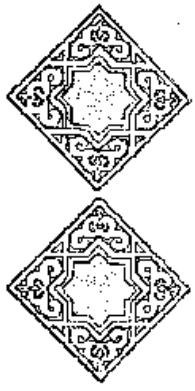

دراســـات اقتصادية إســـلامية

المجلد العاشر العدد الثاني محرم ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣ م)

المحتويات

المحرر:
حسين كامل فهمي
هيئة التحرير:
معبد علي الجارحي
منـــور إقبـــــال
بوعلام بن حبلالي

الصفحة

مقـــالات :

المشاركة المتناقصة كأداة من أدوات التمويل الإسلامي
كمال توفيق محمد حطاب ٧
تعليق / حسين أحمد كامل فهمي ٤٥
تعليق : محمد أنس الزرقاء ٦٩

ورقة مناقشة :

مؤسسات وآليات عدالة توزيـــع الـــدخل والثـــروة فـــي الاقتصاد الإسلامي
نجاح عبد العليم أبو الفتوح ٨٧

عرض وتلخيص :

ما هو الاقتصاد الإسلامي ؟
عرض : كمال توفيق حطاب ١٥٩

مؤتمرات وندوات :

قرارات وتوصيات الـــدورة الرابعـــة عشـــرة لمجمـــع الفقه الإســـلامي
المنعقدة في الدوحة خلال الفترة ١١ - ٢٠٠٣/١/١٦م ١٧٣

ح
البنك الإسلامي للتنمية، ١٤٢٤هـ
المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
دراسات اقتصادية إسلامية – جدة
١٩٦ صفحة ، ١٨×٢٦سم
ردمد : ١٣١٩/١٦٠٨
ر أ : ١٤/٧٢٠

تعد مجلة "دراسات اقتصادية إسلامية" من مجلات البحوث المتخصصة في المعالجة العملية لقضايا الاقتصاد والصيرفة والتمويل الإسلامي . وهي تصدر عن المعهد بثلاث لغات ، هي العربية والإنجليزية والفرنسية.

وتعمل المجلة بنظام التحكيم العلمي ، وفقا للمعايير العلمية الرفيعة. والمجلة مدرجة في خدمات الملخصات ، وفي فهرس الأقراص المدمجة CD-ROM في مجلة *Journal Of Economic Literature* التي تصدرها الاقتصادية الأمريكية.

وتصدر المجلة كل نصف سنة بالتقويم الهجري ، في شهري المحرم ورجب . وما تحتويه من آراء يخص كاتبيها فقط ولا يُعدّ معبرا عن آراء البنك الإسلامي للتنمية أو المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

ويسمح بالنقل والاقتباس شريطة ذكر المصدر . كما يجب الحصول على موافقة مسبقة من المعهد قبل إعادة طبع أي مادة من مواد المجلة.

الاشتراكات : بالبريد الممتاز ١٢ دولارا أمريكيا في السنة (لعددين). ثمن النسخة الواحدة ٨ دولارات أمريكية . ترسل طلبات الاشتراك إلى عنوان الناشر الموضح أدناه:

الناشر :

المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
البنك الإسلامي للتنمية
هاتف : ٦٣٦١٤٠٠
فاكس: ٦٣٧٨٩٢٧ / ٦٣٦٦٨٧١
تلكس : ٦٠١٩٤٥ / ٦٠١١٣٧
برقيا : بنك إسلامي – جدة
ص.ب : ٩٢٠١ ، جدة : ٢١٤١٣
المملكة العربية السعودية
E., MAIL ADDRESS : IDB @ ISDB.ORG.SA
HOMME PAGE: HTTP:// WWW.IRTI.ORG

عروض ومراجعات

دراسات اقتصادية إسلامية
المجلد ١٠ العدد ٢
محرم ١٤٢٤هـ

عرض كتاب

"ما هو الاقتصاد الإسلامي؟"

محمد عمر شابرا

عرض : كمال توفيق حطاب*

يحاول د. محمد عمر شابرا وضع خلاصة خبرته وتجربته في مجال الاقتصاد الإسلامي والتي تمتد إلى عشرات السنين في كتابه " ما هو الاقتصاد الإسلامي؟ "والذي يقع في سبعين صفحة من القطع العادي . ويأتي هذا الكتاب ضمن سلسلة محاضرات العلماء الفائزين بجائزة البنك الإسلامي للتنمية. وقد كان الدكتور شابرا قد فاز بهذه الجائزة عام ١٩٨٩م ، كما فاز في نفس العام بجائزة الملك فيصل العالمية عن كتابه " نحو نظام نقدي عادل " .

في كتابه " ما هو الاقتصاد الإسلامي؟ " يحاول د. شابرا الإجابة عن هذا السؤال الصعب ، والذي حاول كثيرون قبله الإجابة عليه ، دون أن يصلوا إلى اتفاق على حقيقته وأدواته وخصائصه .. إلخ .

ويقسم د. شابرا الكتاب إلى قسمين :

القسم الأول : الاقتصاد التقليدي من ص١١- ص٢٧

القسم الثاني : الاقتصاد الإسلامي من ص٢٩ - ص٧٠

القسم الأول : الاقتصاد التقليدي :

وفي هذا القسم : يوضح د. شابرا أن للاقتصاد التقليدي مجموعتين من الأهداف :

١) الأهداف الوضعية : وتتمثل في تحقيق الكفاءة والعدالة في تخصيص الموارد .

---

* أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الإربد – الأردن.

٢) الأهداف المعيارية وتشمل أ) إشباع الحاجات ب) العمالة الكاملة ج) المعدل الأمثل للنمو الاقتصادي د) التوزيع العادل للدخل والثروة هـ) الاستقرار الاقتصادي والتوازن البيئي .

ثم يقول بأن تحقيق الأهداف الوضعية والمعيارية من خلال استخدام الموارد لا بد أن يمر بثلاث آليات :

١) آلية الترشيح والتصفية : فلا بد أن يمر الطلب غير المحدود على الموارد بمصفاة تستبعد الطلبات التي لا تحقق الأهداف .

٢) الحافز : حيث يحتاج وجود هذه المصفاة التي يمر عبرها الطلب على الموارد إلى دافع أو حافز على قدر من الكفاءة . بحيث يدفع الفرد إلى تقديم أفضل أداء ، والامتناع عن استخدام الموارد بصورة تحول دون تحقيق الهدف المنشود .

٣) إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية :

فلا بد من تغيير أو انقلاب في المجتمع بحيث يمكن تحويل الموارد من استخدام إلى آخر بما يحقق الأهداف المنشودة .

ثم يشكك د. شابرا في قدرة الاقتصاد التقليدي على تحقيق الأهداف الوضعية والمعيارية بسبب صعوبة قياس الكفاءة والعدالة .

ثم يضيف بأن هناك اتفاق عام على أنه حتى البلدان الصناعية الغنية لم تتمكن من تحقيق أهدافها الوضعية على الرغم مما لديها من الموارد الضخمة.

ويحاول الإجابة عن السبب ويعزوه إلى التناقض بين نظرة الاقتصاد التقليدي إلى الكون والحياة وبين أهدافه المعيارية . فالاقتصاد التقليدي تقوم استراتيجيته على حركة التنوير والتي تعتبر حقائق الدين ضربا من الخيال ، وبذلك منعت المجتمع من الاستفادة من القيم الأخلاقية ، وحرمته من الآليات الثلاث : التنقية أو الترشيح ، الحافز ، وإعادة الهيكلة ذات النزعة الأخلاقية ، كما أن هذه الاستراتيجية أسهمت في بروز " المادية " و " الداروينية الاجتماعية " أو البقاء للأصلح .

ثم يحاول د. شابرا عرض نموذج الاقتصاد التقليدي ويوضح أنه يقوم على مفاهيم ثلاثة هي :

١ - الإنسان الاقتصادي : والذي يسعى إلى تحقيق أقصى إشباع ، دون التفات إلى رفاهية الآخرين ، وقد برر آدم سميث هذا السعي الأناني بقوله: " إذا سعى كل فرد في المجتمع لتحقيق مصلحته الشخصية فإن " اليد الخفية " لقوى السوق ستدعم مصلحة المجتمع من خلال القيود التي تفرضها المنافسة" .

٢ - الوضعية : فالاقتصاد لا علاقة له بالقيم والأخلاق ، وهو يبحث في تحليل ما هو كائن ، لكي يستطيع التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل ، ومع أن هذه النظرة هي الاتجاه الغالب ، إلا أنه توجد بعض المدارس الاقتصادية المعاصرة التي تعتبر هدف علم الاقتصاد هو التنبؤ ، مثل المدرسة الذرائعية (فريدمان) .

٣ - فعالية قوى السوق : يجب على الحكومة عدم التدخل ، وترك الأمور لقوى السوق ، والتي ستكون قادرة على إنشاء " النظام " و " الانسجام " والسير بالأمور إلى الكفاءة والعدالة . وبالرغم من أن الكساد العظيم عام ١٩٣٠ م، وثورة كينز أسهما في تقويض الإيمان بفعالية قوى السوق ، فإن فشل الحكومات في حل المشكلات والأزمات أعاد الإيمان بقوى السوق إلى مكانته السابقة .

هذه هي أهم مرتكزات النموذج التقليدي للاقتصاد ، ومنه يتضح أن الأسعار التي يحددها نظام السوق أصبحت هي آلية الترشيح الوحيدة ، كما أصبحت المصلحة الذاتية هي الحافز الوحيد ، وأصبح " معيار باريتو " هو المعيار الوحيد للتوازن ، المعيار الأكثر عدالة ، لأنه يقوم على إفادة ولو شخص واحد دون أن يخسر أي فرد آخر ، ولذلك سمي بمبدأ " عدم إلحاق الأذى " وهو المبدأ الذي ينادي بأن لا تؤدي أعمال الحكومة إلى إيذاء أي شخص بصورة مباشرة .

ويعلق د. شابرا على آثار مبدأ باريتو بقوله :

" وحيث إن السياسات الاقتصادية لا تقوم عموما بتحسين وضع فرد ما دون أن يكون ذلك على حساب شخص آخر تجعله في وضع أسوأ مما كان عليه،

فإن ما أنجزه مبدأ باريتو هو في الواقع إصابة عملية رسم السياسات بشبه شلل ، ذلك أنه أدى – حسب ما قاله "سولو" – إلى : " إحجام عن القيام بأي عمل والإحجام عن الاختيار والسير على غير هدى " .

لقد ارتبطت مصطلحات الكفاءة والعدالة بمعيار باريتو – وأصبح كل توازن في السوق يمثل هدف باريتو الأمثل .

وفي ختام تقييمه لنموذج الاقتصاد التقليدي يقول د. شابرا : " إن الاقتصاد التقليدي أصبح محاطا بمواقف يناقض بعضها البعض ، والسبب في ذلك هو – على حد تعبير " كون " : " الثورة العلمية التي تحققت بفعل التحول من نموذج ديني إلى نموذج دنيوي . فالنموذج الدنيوي أفضى إلى التزام مفرط بالحياد بين غايتين : عدم إطلاق أية أحكام تقديرية ، والاختيار – بصورة أساسية – من خلال السوق . وإن أحد الوظائف الأساسية للقيم التي توفرها النظرة الدينية للكون وتفرض على أتباعها الالتزام بها ، هي وظيفة تسهيل استخدام الموارد النادرة بما ينسجم مع متطلبات تحقيق الهدف المنشود . والسوق غير قادرة وحدها على تحقيق ذلك". ثم يضيف: "أن ما كان يتعين على الاقتصاد التقليدي القيام به هو اتخاذ أهداف الاقتصاد الكلي المستمدة من النظرة الدينية للكون والحياة كنقطة انطلاق ، ومن ثم بيان سلوك الفرد والمنشأة التجارية الذي ينسجم مع هذه الأهداف. ولكن هذا لم يحدث ومن هنا فإنه ليس هناك علاقة واضحة بين أهداف الاقتصاد الكلي التقليدي والإطار التحليلي الذي طوره اقتصاده الجزئي. وبدلا من محاولة حل إشكالية هذا التناقض بين نموذج الاقتصاد الوضعي وأهدافه المعيارية ، وإصلاح افتراضاته وهيكله المنطقي ، فقد مال الاقتصاد التقليدي أكثر فأكثر باتجاه التأنق الرياضي . وهذا لم يجعله أكثر تجريدا وصعوبة فحسب ، وإنما جعله أيضا قليل الأهمية بالنسبة لصانع السياسات المسئول أمام ناخبيه عن تحقيق الأهداف المعيارية " .

القسم الثاني : الاقتصاد الإسلامي :

نموذج الاقتصاد الإسلامي :

يقوم الاقتصاد الإسلامي على نموذج تمثل العدالة الاجتماعية والاقتصادية هدفه الأول . ويستمد هذا الهدف جذوره من الاعتقاد بأن الإنسان خليفة الله الواحد

الأحد في الأرض. وأن البشر إخوة ، والموارد أمانة بأيديهم من أجل رفاهية الجميع (روحيا وماديا) ، وأن البشر مسئولون في الآخرة عن الموارد .

ويختلف نموذج الاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الوضعي من حيث إنه يرى أن رفاهية الإنسان لا تعتمد بصورة أساسية على تعظيم الثروة والاستهلاك بل تتطلب توازنا بين حاجات البشر الروحية والمادية. وإن السلوك المثالي لا يعني إنكار الذات ، وإنما تمرير مطالب الإنسان من الموارد عبر مصفاة القيم الأخلاقية والتي تشكل جزءا لا يتجزأ من الشريعة. ولا يفترض الإسلام أن تسود المثالية جميع الأفراد ، وإنما يتبني موقفا أكثر واقعية ، فسلوك معظم الناس قد يكون وسطا بين المثالية وبين تحقيق المصلحة الذاتية ، ويحاول الإسلام إيجاد البيئة المناسبة للسلوك المثالي لكي يزدهر .

آلية الترشيح والتصفية :

يوجد في النظام الإسلامي مستويان أو مصفاتان للترشيح والتنقية بدلا من مصفاة واحدة: مصفاة القيم الأخلاقية ، ومصفاة نظام الأسعار. فالمصفاة الأخلاقية تعمل على تهذيب المطالب غير المحدودة واستبعاد الاستخدام السيئ للموارد ، وتغيير سلم أولويات الأفراد بما يخدم الأهداف المعيارية. ثم يأتي دور المصفاة الثانية وهي مصفاة الأسعار والتي تصبح أكثر فاعلية في إيجاد توازن السوق الأكثر عدالة .

ولكن السؤال المهم هو ما الذي سيحفز الأفراد خاصة الأغنياء والأقوياء على تمرير مطالبهم عبر هاتين المصفاتين ؟ أو بمعنى آخر ما هو الحافز ؟

إن الإسلام يقدم الحافز من خلال جعله المصلحة الشخصية للإنسان أطول أجلا فهي تمتد خارج حدود الدنيا ليعبر بها إلى الآخرة .

ولكي تعمل آلية الترشيح والتصفية والحوافز بشكل إيجابي فعال لا بد من إعادة الهيكلة الاجتماعية والاقتصادية والمالية ، من أجل إيجاد بيئة سليمة تتحقق فيها الأهداف المنشودة . فصلاة الجماعة وصوم رمضان والحج وأداء الزكاة – على سبيل المثال – هي جزء من البرنامج الإسلامي – وليس كله – لإيجاد مثل هذه البيئة .

وقد لا يكون ممكنا القيام بإعادة الهيكلة دون قيام الدولة بدور فعال في الاقتصاد . إن دور الدولة هو دور إيجابي أو التزام أخلاقي بتنفيذ مهمة محددة ، مستوحاة من شريعة الخالق ، يهدف إلى حماية قطار الحياة عن الانحراف عن خط سيره بفعل الأقوياء ، فدور الحكومة ليس تدخلا أو خنقا للحرية الاقتصادية .

إعادة تعريف الكفاءة والعدالة :

يحقق الاقتصاد الدرجة المثلى من الكفاءة عندما يوظف جميع الإمكانات البشرية والمادية النادرة بطريقة تحقق إنتاج أكبر قدر من السلع والخدمات التي تلبي الحاجات مع الاحتفاظ بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي ومعدل نمو متواصل في المستقبل دون اختلال في الاقتصاد الكلي أو التوازن البيئي .

ويحقق الاقتصاد الدرجة المثلى من العدالة في توزيع الموارد إذا جرى فيه توزيع السلع والخدمات المنتجة بطريقة تؤمن إشباع حاجات جميع الأفراد بصورة كافية ، وتوزيع الدخل والثروة بصورة عادلة وبدون الإضرار بالحافز الذي يحض على العمل والادخار والاستثمار وحب المغامرة والعملة .

توازن السوق المقبول اجتماعيا :

التوازن الوحيد للسوق الذي يمكن قبوله هو ذلك التوازن الذي يحقق الأهداف المعيارية .

ويصعب تحقيق هذا التوازن بسبب عجز السوق والتشوهات في أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، والتشوهات في المؤسسات الاجتماعية .

تعريف الاقتصاد الإسلامي :

يرى د. شابرا أن الهدف الأساسي للاقتصاد الإسلامي تحقيق رفاهية البشرية من خلال تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية .

ثم يعرف الاقتصاد الإسلامي بأنه : " ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية ، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد أو خلق اختلالات مستمرة سواء في الاقتصاد الكلي أو البيئة " .

ويتعين النظر إلى الاقتصاد الإسلامي من وجهة نظر الأهداف من خلال تأثيرها في تخصيص وتوزيع الموارد .

وقد يتعين أن يكون الأفراد – لأنهم الغاية التي ينتهي إليها تخصيص وتوزيع الموارد – جزءا من النموذج الاقتصادي إلى جانب القيم والمؤسسات (الاجتماعية والاقتصادية والسياسية).

إن الأفراد لا يتصرفون دائما بدافع من مصلحتهم الشخصية المحضة ، كما أنهم لا يتصرفون دائما بصورة مثالية أو بإيثار. إن سلوكهم يتأرجح عموما بين هذين النقيضين. ويشبه هذا سلوك الأسواق التي قد لا تكون تنافسية بصورة كاملة ولا احتكارية بصورة كاملة .

وكما أن الاقتصاد يدرس سلوك المنشآت التجارية الكاملة وغير الكاملة وفي ظل الاحتكار ، فإنه لا يوجد مانع من دراسة أثر السلوك الأناني والسلوك الإيثاري (المثالي) على تخصيص وتوزيع الموارد . وهذا قد يفيد في :

١) زيادة القدرة على التنبؤ .

٢) صياغة سياسات فعالة لتحقيق الأهداف .

المهام المطلوبة من الاقتصاد الإسلامي :

١ – دراسة السلوك الفعلي للأفراد والجماعات والمشروعات التجارية والأسواق والحكومات كما هو في الواقع (دون افتراض السعي لتحقيق أقصى ربح أو منفعة).

٢ – تحديد نوع السلوك المطلوب لتحقيق الهدف المنشود ، وينبغي القيام بتحليل علمي لبيان أثر القيم والمؤسسات الإسلامية على تحقيق الهدف المنشود .

٣ – تفسير سبب عدم تصرف مختلف أطراف النشاط الاقتصادي على النحو المطلوب .

٤ – اقتراح مجموعة من الإجراءات التي تساعد على تقريب جميع الأطراف في السوق من السلوك المثالي قدر الإمكان .

٥ - الاستفادة من أدوات التحليل الاقتصادي وإظهار مدى قدرة الاقتصاد الإسلامي على سد الفجوات .

منهج البحث في الاقتصاد الإسلامي :

إذا سلمنا بأن هدف الاقتصاد الإسلامي هو تعزيز ودعم الرفاهية الإنسانية ، وليس مجرد التفسير أو التنبؤ أو الإقناع ، فإن مهمته ستكون أصعب ، وبالتالي ينبغي أن يتخذ منهج بحث يتناسب مع المهمة الملقاة على عاتقه ، ولعل التعددية المنهجية تشكل أنسب المناهج للاقتصاد الإسلامي ، كما يبدو أنها كانت محل اختيار العلماء المسلمين في الماضي.

ومع ذلك يمكن أن يسير الاقتصاد الإسلامي في منهجه وفقا للخطوات التالية:

١ - الرجوع إلى القرآن والسنة هو الخطوة الأولى لقبول أو رفض الفرضية .

٢ - تقييم الفرضيات من خلال الاستدلال المنطقي في ضوء الحكمة العقلية وراء الأحكام الشرعية .

٣ - فحص الفرضيات في ضوء التجارب التاريخية والإحصائية .

يمكن اعتماد نظريات الاقتصاد التقليدي التي لا تتعارض مع النظرة الإسلامية للكون والحياة .

اعتراضات :

قد يعترض البعض بأن جزءا كبيرا من القرآن والسنة يتناول أمورا غيبية، وبالتالي لا تشكل هذه الأمور أساسا للعلم . وهذا الاعتراض مرفوض ، لأن هذه الأمور وإن كانت غير مشاهدة ، إلا أن أثرها على السلوك الإنساني والمتغيرات الاقتصادية واضح ، ويمكن مشاهدته بنفس القدر الذي تشاهد فيه اليد الخفية في قوى السوق.

التعاليم الإسلامية تنطوي على الكثير من الأحكام التقديرية التي لا يمكن إقامة الدليل عليها. وهذا الكلام مرفوض أيضا ، لأن كل ما هو معياري وقيمي يمكن إقامة الدليل عليه ، باعتباره يحقق مصلحة البشر .

النظريات المستمدة من القرآن قد لا تكون قابلة للاختبار نتيجة الفجوة بين تعاليم الإسلام وواقع المسلمين ، ولكن هذا الأمر لم يكن كذلك دائما ، فالسجلات التاريخية الموجودة في المجتمعات الإسلامية وغير الإسلامية يمكن أن تساعد في اختبار النظريات الاقتصادية الإسلامية المستمدة من القرآن والسنة .

ازدهار الاقتصاد الإسلامي :

عبر القرون الماضية قدم علماء كثيرون كتابات قيمة في مجال الاقتصاد الإسلامي ، مثل أبي يوسف والمسعودي والماوردي والسرخسي والطوسي والغزالي وابن تيمية وابن الأخوة وابن القيم والشاطبي وابن خلدون والمقريزي وغيرهم .. وتتوزع كتاباتهم في عدد ضخم من الكتب التي تغطي موضوعات شتى .

وقد كان لمقدمة ابن خلدون الفضل في بداية مرحلة جديدة في الاقتصاد الإسلامي تتمثل في تحليل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والسياسية، ولكن ابن خلدون عاش في زمن كان العالم الإسلامي فيه قد بدأ بالانحطاط ، وفي الوقت الذي أصبح فيه الاقتصاد التقليدي علما مستقلا ، كان الاقتصاد الإسلامي مهملا في زوايا النسيان في العالم الإسلامي .

وقد أدى استقلال معظم الدول الإسلامية بعد الحرب العالمية الثانية ، ومحاولة تطوير اقتصادها بما ينسجم مع التعاليم الإسلامية إلى دفع الاقتصاد الإسلامي خطوة إلى الأمام . وكان للمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٦ الفضل في انطلاقة الاقتصاد الإسلامي لكي يكون علما يدرس في جامعات العالم الإسلامي . وكان لبحث د. محمد نجاة صديقي حول تاريخ الفكر الاقتصادي الإسلامي الفضل في المناقشات الكثيرة التي شهدها الاقتصاد الإسلامي بعد ذلك . كما لعبت مؤسسات عديدة دورا حيويا في تطور الاقتصاد الإسلامي من أهمها : مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي التابع لجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة .

التأخر في تطوير النظرية :

لقد تركزت معظم الأبحاث على النظام الاقتصادي الإسلامي ، بحيث أصبحت حدوده ومعالمه على درجة كافية من الوضوح ، ولكن الاقتصاد الإسلامي

كفرع من فروع المعرفة النظرية والتجريبية لم يتقدم إلى مرحلة التحليل الاقتصادي للسلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية ، ولا ينبغي للاقتصاد الإسلامي أن يكتفي بتفسير أسباب تصرف الوحدات الاقتصادية بشكل معين ، ولكن عليه أن يفسر الأسباب التي حالت دون تصرف هذه الوحدات الاقتصادية على نحو ما ينبغي للوصول إلى الأهداف المنشودة .

إن المطلوب من الاقتصاد الإسلامي أن يناقش جميع العوامل الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر في سلوك الوحدات الاقتصادية ، وليس فقط الأسعار والدخول. وإن تحليل السلوك الفعلي للوحدات الاقتصادية ربما لا يتم إلا بالاستعانة بعلوم أخرى .

لقد انصب الاهتمام في مجال البنوك الإسلامية على تفصيل وإيضاح الأساليب المختلفة التي تتبعها هذه البنوك ، وقد يكون هذا الأمر هو المسئول عن الانطباع الخاطئ بأن الاختلاف بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي يكمن في آلية عمل الوساطة المالية. وقد لا يكون من السهل التخلص من هذا الانطباع إلا بإحداث تقدم نظري كبير في مجالي الاقتصاد الجزئي والكلي. فهذا التقدم يمكن أن يساعد في تحديد المتغيرات التي تؤثر في سلوك الفرد ، وتحديد الإصلاحات التي ينبغي إدخالها على سلوكه ، وعلى الإطار المؤسسي والبيئة من أجل أسلمة اقتصادات الدول الإسلامية .

لا شك في أنه تم إحراز بعض التقدم في مجال الاقتصاد الكلي ، ولكن لا يوجد نموذج نظري يوضح أساليب تحقيق مقاصد الشريعة ، فلا توجد بيانات توضح الفجوة بين مقاصد الشريعة والوضع السائد في الدول الإسلامية ، من حيث: توزيع الدخل والثروة ، ونوعية الحياة ، ومدى إشباع حاجات القطاعات السكانية ، والمدخرات ، والسلوك الاستثماري ، والعمل ، والبطالة ، وتشغيل الأطفال ، والأجور ، والرواتب ..إلخ .

وكذلك الحال في الاقتصاد الجزئي حيث لم يتم إحراز أي تقدم يذكر ، وما زالت الرابطة ضعيفة بين الاقتصاد الكلي والجزئي . ولذلك يتعين على الاقتصاد الإسلامي أن يربط بين أهدافه الكلية التي يسعى إليها الاقتصاد الكلي مع سلوك الوحدات الاقتصادية بتطوير اقتصاد جزئي أكثر واقعية .

المهمة التي يتعين القيام بها مستقبلا :

إن ما يتعين على الاقتصاد الإسلامي القيام به هو إرساء قواعد اقتصاده الجزئي بناء على أهداف اقتصاده الكلي. إن الاقتصاد الإسلامي يتمتع بميزة الإفادة من أدوات التحليل التي طورها الاقتصاد الوضعي ، وقد تساعد هذه الأدوات – جنبا إلى جنب مع نظرة ثابتة للكون والحياة – على تحديد البيئة الاجتماعية والسياسية اللازمة لتحقيق مقاصد الشريعة . كما قد يتعين على علماء الاقتصاد بيان الأسباب التي تجعل الأفراد لا يتصرفون بصورة مثالية والأوقات التي يتصرفون فيها على هذا النحو .

في ختام هذا الكتاب يقول د. شابرا : وهكذا فإنه لا يزال أمام الاقتصاد الإسلامي طريق طويل قبل أن يصبح علما اقتصاديا متميزا واضح المعالم ، فهو لم يزد حتى الآن على ملامسة السطح. وهكذا فإنه لم يستطع تقديم مقترحات متكاملة من السياسات في ضوء التعاليم الإسلامية لتمكين البلدان الإسلامية من أداء المهمة الثقيلة في تحقيق أهدافها المعيارية ، مع العمل – في الوقت نفسه – على خفض ما تعانيه من اختلالات .

وفي رأيي فإن هذه المشكلة تعود إلى أمرين :

١ – عدم وجود خطة موحدة بين الباحثين ومراكز البحوث في الاقتصاد الإسلامي ، حيث ركزت معظم البحوث ومراكز البحوث على موضوعات نظرية ساهمت في زيادة الترف الفكري ، ولم تنظر في الواقع الذي تعيشه الأمة الإسلامية، فلا نكاد نجد بحوثا تحاول إيجاد الحلول لمشكلات التبعية الاقتصادية والمديونية الدولية أو زيادة التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ومحاولة إيجاد السوق الإسلامية المشتركة .

٢ – الفصام الحاصل بين علماء الاقتصاد الإسلامي والسلطات الاقتصادية التنفيذية في معظم الدول الإسلامية . فالسياسات الاقتصادية الإسلامية ما زالت نظرية ، بعيدة عن التطبيق لعدم وجود أجهزة حكومية تتبناها أو تحاول إعطاءها الفرصة للتطبيق ، فالاقتصاد الإسلامي لم يعط الفرصة للتطبيق في أرض الواقع حتى الآن .

والحمد لله رب العالمين .